الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد الضمان عند أول طلب المبرم بتونس في 23 فيفري 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والخاص بالقسط الثاني من خط التمويل السادس المسند لفائدة البنوك ومؤسسات الإيجار المالي

(2016 / 18)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 31 / 03 / 2016

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* **وثيقة شرح الأسباب،**
* **اتفاقية ضمان عند أول طلب،**
* **عقد التمويل.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 30 / 06 / 2016

رئيس اللجنة: إياد الدهماني

نائب الرئيس: طارق فتيتي

مقرر اللجنة : شكيب باني

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: المنجي الرحوي

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 08 أفريل 2016
جلستي اللجنة : 25 ماي و30 جوان 2016 **القرار:** الموافقة بأغلبية الحاضرين مع اعتراض عضو **تاريخ انتهاء الأشغال:** 30 جوان 2016 **رئيس اللجنة :** إياد الدهماني **المقرر:** شكيب باني

أوّلا . تقديم المشروع:

أبرمت الحكومة التونسية والبنك الاوروبي للاستثمار يوم 23 فيفري 2016 اتفاقية ضمان عند أول طلب تتعلق بالقسط الثاني من خط التمويل السادس الموجه للبنوك ومؤسسات الايجار المالي Prêt Global VI بقيمة 100 مليون أورو مع البنك الاوروبي للاستثمار.

وقد تم منح ضمان الدولة لهذا الخط تبعا لإشراك بنك عمومي فيه هو بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، حيث تم توقيع عقد تمويل بينه وبين البنك الأوروبي للاستثمار يوم 22 فيفري 2016.

1) أهداف خط التمويل:

يهدف خط التمويل إلى توفير تمويلات بشروط ميسرة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وكذلك للأشخاص الطبيعيين الناشطين في قطاعات الصناعة والفلاحة والخدمات بهدف تمكينهم من إنجاز مشاريعهم الاستثمارية أو توسيعها.

2) تنفيذ البرنامج:

يستغرق تنفيذ هذا البرنامج ثلاث (3) سنوات، وسيتم اسداء القروض عن طريق عدد من البنوك ومؤسسات الايجار المالي المعتمدة:

- لفائدة الاستثمارات الجديدة التي سيقع انجازها من قبل مؤسسات القطاع الخاص أو الاشخاص الطبيعيين الذين لهم معرف جبائي في مختلف القطاعات المنتجة.
- لمشاريع التوسعة والتجديد وتأهيل المؤسسات الناشطة في هذه القطاعات.

وتتمثل البنوك ومؤسسات التأجير المالي المعنية في :

- الشركة التونسية للإيجار المالي
- بنك الامان
- البنك العربي لتونس
- البنك التونسي
- البنك التونسي الكويتي
- الشركة العربية الدولية للإيجار المالي
- بنك تمويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة.

الشروط المالية للقرض:

- المبلغ: 100 مليون أورو ما يعادل حوالي 220 مليون دينار تونسي.
- عدد الاقساط : 10 أقساط على أقصى تقدير.
- مدة السحب: 36 شهرا من تاريخ إمضاء اتفاقية التمويل.
- نسبة الفائدة: ثابتة (1.49 %) أو متغيرة (أوريبور 6 أشهر + 26.8 نقطة أساس) بالنسبة لكل قسط حسب طلب المقترض.
- مدة السداد: 15 سنة منها 4 سنوات إمهال.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة بتاريخ 25 ماي 2016 على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية.

وإثر التداول، بيّن عدد من النواب أن هذا المشروع يمثل القسط الثاني من خط التمويل السادس المسند لفائدة البنوك ومؤسسات الإيجار المالي، وطلبوا مدّهم بمعطيات تفصيلية حول القسط الأول وكيفية التصرف فيه.

ومن جهة أخرى رأت اللجنة أنّ المعطيات الواردة بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية غير كافية، وطلبوا الاستماع إلى وزير المالية على أن يكون مرفوقا بالرئيس المدير العام لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، مع مدّ اللجنة مسبقا بمعطيات مفصلة حول القسط الأول من هذا القرض وبنسخة من اتفاقية القرض باللغة العربية.

وبتاريخ 30 جوان 2016، تداولت اللجنة من جديد في مشروع هذا القانون، وباعتبار أهميته واستحثاث المصادقة عليه في أقرب الآجال وبالنظر إلى رزنامة أعمال لجنة المالية والتخطيط والتنمية، ارتأت اللجنة العدول عن جلسة الاستماع إلى وزير المالية.

هذا، وتساءل النواب عن نسبة الفائدة التي ستطبق على الحريف وطلبوا بأن لا تكون مشطة، علما وأن هذه القروض يتم منحها بشروط تفاضلية.

ثالثا ـ التوصيات:

توصي لجنة المالية والتخطيط والتنمية بمدّ المجلس بـ:

- معطيات مفصلة حول القسط الأول من خطّ هذا التمويل،
- تطبيق نسبة فائدة ميسرة على الحرفاء،
- نسخة من نص الاتفاقية باللغة العربية.

رابعا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة	**المقرر**
إياد الدهماني	شكيب باني